وزير المواصلات: تعزيز التعاون والتكامل الخليجي في النقل المستدام

أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، أهمية مواصلة تعزيز التعاون والتكامل الخليجي في مجالات النقل المستدام والتنقل الأخضر، بما يسهم في تحقيق مستهدفات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاستدامة والحياد الكربوني، وتطوير منظومة نقل أكثر كفاءة واستدامة تواكب التوجهات المستقبلية للقطاع.

وأشار إلى أهمية البناء على ما تحقق من تعاون خليجي في قطاع النقل، ومواصلة العمل على مواءمة المعايير الفنية ذات الصلة بالتنقل الأخضر، وتطوير المبادرات والمشروعات المشتركة، والاستفادة من الابتكار والتقنيات الحديثة في دعم التحول نحو أنماط نقل أكثر استدامة، بما يفتح آفاقًا أوسع أمام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

جاء ذلك لدى مشاركة وزير المواصلات والاتصالات في فعاليات الملتقى الخليجي للتنقل الأخضر الثاني، الذي أقيم خلال الفترة من 2 إلى 3 سبتمبر 2026 في مدينة صلالة بسلطنة عُمان، بحضور عدد من المسؤولين والمختصين، حيث تناول الملتقى السياسات والمبادرات المرتبطة بالنقل المستدام، وسبل تعزيز التنسيق وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين دول مجلس التعاون في هذا المجال.

وعلى هامش الملتقى، عقد وزير المواصلات والاتصالات اجتماع عمل مع المهندس سعيد بن حمود بن سعيد المعولي وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بسلطنة عُمان، جرى خلاله بحث سبل تعزيز التعاون بين البلدين في قطاعات النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وتبادل الخبرات في مجالات تشغيل الموانئ والقطاع اللوجستي وتنظيم وتطوير الاتصالات.

كما تناول الاجتماع آفاق التعاون وتبادل الخبرات وبناء القدرات في مجال التنقل الأخضر، وبحث عدد من المبادرات الداعمة للتنسيق الخليجي وتطوير الحلول والمشروعات المشتركة في مجال النقل المستدام.

وضمن برنامج المشاركة، زار الوزير مركز بيانات صلالة، حيث اطلع على البنية التحتية الرقمية للمركز وما يضمه من تقنيات وحلول تدعم خدمات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، كما تعرف على إمكاناته التشغيلية ودوره في دعم الخدمات الرقمية والتحول الرقمي.

مملكة البحرين تحصد جائزتين في الملتقى الخليجي للتنقل الأخضر 2026

حصدت مملكة البحرين جائزتين ضمن جوائز الملتقى الخليجي للتنقل الأخضر 2026، وذلك خلال حفل تكريم الفائزين الذي أقيم ضمن فعاليات الملتقى الخليجي للتنقل الأخضر الثاني في مدينة صلالة بسلطنة عُمان الشقيقة.

وتسلّم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، جائزة «المؤسسة المستدامة» التي حصدها ميناء خليفة بن سلمان، من صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار، بحضور السيد بدر هود المحمود وكيل الموانئ والملاحة البحرية بوزارة المواصلات والاتصالات.

كما تسلّمت فاطمة عبدالله الظاعن وكيل الوزارة للنقل البري والبريد في وزارة المواصلات والاتصالات، جائزة «المرأة الرائدة في التنقل».

وبهذه المناسبة، أكد وزير المواصلات والاتصالات أن هذا الإنجاز يعكس ما توليه مملكة البحرين من اهتمام بتطوير منظومة نقل مستدامة ومبتكرة، وتعزيز تبني الممارسات والحلول التي تسهم في خفض الانبعاثات ورفع كفاءة استخدام الموارد والطاقة، بما يدعم مستهدفات المملكة في مجال الاستدامة والحياد الكربوني.

وأشار إلى أن الفوز بجائزتين على المستوى الخليجي يجسد الجهود المتكاملة التي تبذلها الكفاءات الوطنية ومؤسسات قطاع النقل في ترجمة توجهات الاستدامة إلى مبادرات ومشروعات عملية، مؤكدًا مواصلة العمل على تطوير قطاع المواصلات وفق أفضل الممارسات، والاستفادة من التقنيات الحديثة والحلول المبتكرة بما يعزز كفاءة القطاع واستدامته.

وجاء فوز ميناء خليفة بن سلمان بجائزة «المؤسسة المستدامة» تقديرًا للمبادرات والمشروعات المنفذة في مجال الاستدامة وخفض الانبعاثات الكربونية، وفي مقدمتها مشروع الطاقة الشمسية الذي يعتمد على تركيب ألواح شمسية في مرافق الميناء لتوفير الطاقة النظيفة والمتجددة، ضمن مسار يستهدف خفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية، بما يدعم مستهدفات مملكة البحرين في الوصول إلى الحياد الكربوني.

فيما جاء فوز فاطمة عبدالله الظاعن بجائزة «المرأة الرائدة في التنقل» تقديرًا لدورها وإسهاماتها في تطوير منظومة النقل البري المستدام، وتعزيز الحوكمة والاستدامة المؤسسية، ودعم الابتكار وتمكين الكفاءات الوطنية والشباب، إلى جانب جهودها في تطوير مبادرات النقل المستدام وتعزيز مشاركة المرأة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

الشعبة البرلمانية:

الرعاية الملكية السامية رسخت تمكين الشباب كشريك فاعل في مسيرة التنمية

أكد النائب حسن إبراهيم، عضو مكتب البرلمانيين الشباب بالاتحاد البرلماني الدولي ممثل المجموعة العربية، أن مملكة البحرين، في ظل الرعاية والتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، تولي الشباب البحريني اهتمامًا متقدمًا، وترسخ حضوره كشريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة وصناعة المستقبل، مشيدًا بما يحظى به قطاع الشباب من دعم ومساندة مستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وما أسهم به ذلك في تعزيز الفرص أمام الشباب للمشاركة والعطاء في مختلف مسارات التنمية الوطنية.

وأشار إلى أن تجربة مملكة البحرين تنطلق من إيمان راسخ بأهمية استثمار وتمكين الأجيال الشابة من أداء دورها في بناء المستقبل، لافتًا إلى أن ارتباط تاريخ البحرين بالبحر، ساهم في أن يجعل من مواجهة المتغيرات دافعًا لمواصلة البناء وحماية المكتسبات وتعزيز قيم العدالة والكرامة الإنسانية.

جاء ذلك خلال كلمة في الجلسة الافتتاحية لأعمال المؤتمر العالمي الثاني عشر للبرلمانيين الشباب، الذي ينظمه الاتحاد البرلماني الدولي، والمنعقد في مدينة سمرقند بجمهورية أوزبكستان، تحت عنوان: «استعادة حقوق الإنسان والعدالة والكرامة للجميع في الأوقات المضطربة»، بمشاركة نحو 120 برلمانياً شاباً ومندوباً من 50 برلماناً عضواً في الاتحاد الدولي؛ وممثلين عن7 مكاتب تابعة للأمم المتحدة؛ وعدد من المنظمات واللجان الشبابية من مختلف برلمانات ودول العالم.

وأضاف النائب حسن إبراهيم أن مسؤولية البرلمانيين لا تقتصر على تأكيد الحقوق والمبادئ، وإنما تتمثل في تحويل هذه الحقوق من كلمات إلى واقع ملموس ينعكس بصورة مباشرة على حياة الأفراد والمجتمعات، مشيرًا إلى أن الحق في التعليم يعني امتلاك الشباب المهارات اللازمة لبناء مستقبلهم، فيما يضمن الحق في المشاركة أن يكون لهم صوت حاضر ومؤثر في القرارات التي تشكل حياتهم ومستقبلهم.

ومن جهة أخرى فاز مقترح الشعبة البرلمانية بمملكة البحرين المقدم ضمن أعمال المؤتمر العالمي تحت عنوان: «عندما تصبح الممرات البحرية قضية حقوق إنسان: دور البرلمانيين الشباب في حماية أمن الطاقة العالمي» ليكون موضوعًا للجلسة التشاركية المفتوحة (Un-conference) المقرر عقدها غدا السبت.

وسيتولى حسن إبراهيم حسن عضو مكتب الشباب البرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي ممثل المجموعة العربية مهمة تقديم الموضوع وإدارة الجلسة المخصصة له ضمن أعمال المؤتمر، حيث سيعرض المقترح المقدم باسم مملكة البحرين، أهم المحاور المتعلقة بسلامة الممرات البحرية الدولية واعتبارها عنصرا أساسيا لاستقرار الاقتصاد العالمي، وتدفق الطاقة والتجارة وسلاسل الإمداد التي ترتبط بشكل مباشر بحياة الشعوب وأمن واستقرار المنطقة.

كانو: مجتمع الأعمال شريك رئيسي في ترسيخ ثقافة العطاء وتعظيم أثر العمل الخيري

أكد السيد نبيل خالد كانو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن العمل الخيري يمثل نهجًا راسخًا في مملكة البحرين، مستمدًا من قيم المجتمع البحريني الأصيلة القائمة على التكافل والتراحم والعطاء، ومجسدًا للرؤى الإنسانية والتنموية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وما تحظى به المبادرات الخيرية والمجتمعية من دعم واهتمام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

ونوّه بالجهود التي يضطلع بها سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، رئيس مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، في تعزيز مسيرة العمل الخيري والإنساني وترسيخ قيم العطاء والتكافل، ودعم المبادرات والبرامج التي تعزز مكانة مملكة البحرين وإسهاماتها في هذا المجال.

وقال، بمناسبة اليوم الدولي للعمل الخيري، الذي يصادف الخامس من سبتمبر من كل عام، إن هذه المناسبة تمثل فرصة لإبراز قيم العطاء والمسؤولية المجتمعية، وتسليط الضوء على الإسهامات الخيرية والتنموية للمؤسسات والأفراد، مؤكدًا أن العمل الخيري يمثل رافدًا مهمًا للتنمية المستدامة وأداة فاعلة لتعزيز التماسك المجتمعي وتحسين جودة الحياة.

وأكد أن الدور المشهود والإسهامات الجليلة لمجتمع الأعمال البحريني في مجالات العمل الخيري والمجتمعي تعكس حسًا وطنيًا راسخًا ومسؤولية أصيلة تجاه المجتمع، مشيرًا إلى أن القطاع الخاص البحريني كان ولا يزال حاضرًا في دعم المبادرات الخيرية والإنسانية داخل المملكة وخارجها، وأن هذا الدور يمتد إلى جانب مساهمته الأساسية في تحفيز النمو والاستثمار وخلق فرص العمل.

وأضاف أن المرحلة المقبلة تتطلب البناء على ما قدمه مجتمع الأعمال البحريني على مدى عقود، وتعزيز مفهوم العمل الخيري المؤسسي، من خلال تطوير المبادرات وبرامج المسؤولية المجتمعية لتكون أكثر استدامة وقدرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع، مع توجيهها نحو المجالات ذات الأولوية، ومن بينها تمكين الشباب والتعليم والتدريب وريادة الأعمال ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا، بما يحقق أثرًا تنمويًا ملموسًا.

وأوضح أن مساهمة مجتمع الأعمال في العمل الخيري لا تقتصر على الدعم المالي، وإنما تشمل توظيف الخبرات والمعرفة والقدرات الإدارية والتقنية واللوجستية، وتقديم الوقت والمهارات المهنية وتشجيع العمل التطوعي، مؤكدًا أن توظيف خبرات أصحاب الأعمال ورواد الأعمال والكفاءات الوطنية في الإرشاد والتوجيه والتدريب من شأنه أن يوسع مفهوم العطاء ويعزز أثره الاقتصادي والاجتماعي.

○ نبيل كانو.

وأكد رئيس الغرفة حرص غرفة تجارة وصناعة البحرين، بصفتها ممثلًا للقطاع الخاص ومجتمع الأعمال، على تعزيز الشراكة والتكامل مع المؤسسات الرسمية والأهلية والإنسانية، وتشجيع الشركات والمؤسسات على تطوير مبادرات خيرية ومجتمعية نوعية، بما يسهم في توسيع دائرة المستفيدين وترسيخ العمل الخيري والمسؤولية المجتمعية ضمن ثقافة العمل المؤسسي.

واختتم السيد نبيل خالد كانو مؤكدا أن الاقتصاد القوي والمجتمع المتماسك مساران متكاملان، وأن مجتمع الأعمال البحريني سيظل شريكًا فاعلًا في مسيرة العطاء والتنمية الوطنية، داعيًا مؤسسات القطاع الخاص وأصحاب الأعمال إلى مواصلة البناء على إرث البحرين في التكافل والعطاء، وتطوير مبادرات خيرية مبتكرة تحقق أثرًا مستدامًا يعود بالنفع على المجتمع وأفراده.

السلوم بمناسبة اليوم العالمي للعمل الخيري: الرعاية الملكية رسخت نموذجا بحرينيا رائدا للعطاء الإنساني

أكد النائب أحمد السلوم، رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب، أن القرارات التنظيمية الصادرة أخيرًا بشأن جمع المال للأغراض العامة والدينية تمثل نقلة مهمة في تطوير البنية التشريعية للعمل الخيري في مملكة البحرين، بما يعزز حماية أموال المتبرعين، ويرفع مستوى الشفافية والحوكمة، ويحافظ على قدرة المؤسسات والمبادرات الخيرية على أداء رسالتها الإنسانية بصورة مستدامة.

وقال السلوم، بمناسبة اليوم العالمي للعمل الخيري الذي يصادف الخامس من سبتمبر من كل عام: إن العمل الخيري البحريني يستند إلى نهج أصيل ومتجذر في المجتمع، يستمد قوته من الرعاية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، التي تمثل النموذج الأول والملهم لأبناء البحرين في البذل والتكافل ومد يد العون، وتحويل العمل الإنساني إلى مسار مؤسسي مستدام يصل أثره إلى المحتاجين داخل المملكة وخارجها.

ونوّه بما تقدمه الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء من دعم لتطوير البيئة التنظيمية للمنظمات الأهلية، وتيسير مشاركتها في عملية التنمية، وتعزيز مبادئ الحوكمة والكفاءة والمساءلة في إدارة الموارد والتبرعات، إلى جانب الدور البارز لسمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، رئيس مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، في توسيع أثر المبادرات الإنسانية البحرينية وترسيخ حضور المملكة في ميادين الإغاثة والتنمية والعمل الخيري.

○ أحمد السلوم.

وأوضح السلوم أن أهمية القرارات الأخيرة تكمن في أنها لم تكتف بوضع قواعد عامة، وإنما انتقلت إلى تنظيم التفاصيل العملية لجمع الأموال وإدارتها وإنفاقها؛ إذ أصدر وزير التنمية الاجتماعية قرارات متكاملة، شملت اعتماد نماذج موحدة للترخيص وتلقي الأموال وتحويلها من وإلى الخارج، وتحديد تسع مخالفات إدارية بغرامات تصل إلى عشرة آلاف دينار، إلى جانب تنظيم عمل مكتب التراخيص المالية المختص بتلقي الطلبات وتسجيلها ومتابعة سلامة أوجه الصرف والتنسيق مع الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال.

ورأى السلوم أن هذه المنظومة تعكس تحولًا من الرقابة اللاحقة إلى التنظيم المتكامل منذ لحظة تقديم الطلب وجمع التبرع، مرورًا بإيداع الأموال في الحسابات المخصصة وتوثيق مصادرها، وانتهاءً بصرفها على المستفيدين وتقديم التقارير المالية، وهو ما يعزز الثقة بين المتبرع والجهة الخيرية والمستفيد والجهات الرقابية، ويحد من أي ممارسات فردية أو غير منظمة قد تسيء إلى سمعة القطاع الخيري بأكمله.

وأكد السلوم أن نجاح المنظومة الجديدة ينبغي ألا يقاس بعدد التراخيص أو المخالفات المسجلة فقط، وإنما بمدى قدرتها على زيادة ثقة المتبرعين، وتقليص مدة إنجاز الطلبات، ورفع نسبة الأموال الموجهة مباشرة إلى البرامج والمستفيدين، وتشجيع القطاع الخاص والأفراد على توسيع مساهماتهم المجتمعية.

واختتم بالتأكيد أن العمل الخيري لم يعد مقتصرًا على المساعدات الآنية، وإنما أصبح شريكًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تمكين الأسر، ودعم التعليم والعلاج والتدريب، ومساندة المشروعات المنتجة؛ مشددًا على التزام السلطة التشريعية بمواصلة دعم الأطر القانونية التي تحقق التوازن بين حماية التبرعات وتيسير العمل الخيري وتعظيم أثره في المجتمع.